

حقائق التأويل

[372] الزيادات تصحيح الاستدلال بأمر يضمنونها إلى الظاهر وذلك غير موات لهم ولا مجد عليهم، إذا كان اعتمادهم في هذا الكلام على التعلق بالظاهر دون ما عداه. ومما يؤيد الكلام على هذه الآية بيانا أن يقال للخصوم فيها: قد عرفتم أن الله تعالى قال في كتابه: إنه يفعل أشياء إن شاء، (ثم بين) [1] لنا أنها مما يشاء أن يفعله، فلم يشك في أنها يفعلها، وإن كان قد شرط فيها المشيئة: فمن ذلك قوله تعالى: (وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه قل فلم يعذبكم بذنوبكم بل أنتم بشر ممن خلق يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء..) [2] ومنه قوله سبحانه: (ويعذب المنافقين إن شاء أو يتوب عليهم..) [3]، فلم يجب - لمكان اشتراط المشيئة في عذاب اليهود والنصارى والمنافقين - أن نشك في عذابهم، لما قال تعالى في آيات أخرى: (إن الله لعن الكافرين واعد لهم سعيرا) [4] وقال سبحانه: (إنه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار.. الآية) [5]. فعلمنا بذلك أنهم لو كانوا مما يشاء ان يغفر لهم باشتراط المشيئة لما أخبر تعالى بتعذيبهم في المواضع الأخر قطعاً، بإلغاء ذكر المشيئة، ثم أخبر تعالى انه يعذب قاتل المؤمن والزاني واكل الربا وقاذف المحصنات وغيرهم من اهل الكبائر، فعلمنا

(1) وفي (خ): لم يبين. (2) المائدة: 18. (3)

الاحزاب: 24. (4) الاحزاب: 64 (5) المائدة: 72.